



كلية : الآداب

القسم او الفرع : التاريخ

المرحلة: الثالثة

أستاذ المادة : أ.د. احمد راشد

اسم المادة باللغة العربية : تاريخ العراق الحديث

اسم المادة باللغة الإنكليزية : **Modern History of Iraq**

اسم المحاضرة الثانية عشر باللغة العربية: التغلغل الاوربي

اسم المحاضرة الثانية عشر باللغة الإنكليزية : **European penetration**

التغلغل الاوربي :

شهد العراق ابان عهد المماليك تزايد التغلغل الاوربي فيه ، ولا عجب في ذلك نظراً لأهميته الاستراتيجية في الخليج العربي وعلى طريق المواصلات الى الهند، وقد زادت المصالح الاستعمارية المتضاربة المتنافسة من خطورة طرق العراق منذ القرن الثامن عشر، وخاصة عندما نشبت حرب السنوات السبع (١٧٦٣ - ١٧٥٦) ، اذ استخدمت بريطانيا طريق العراق إلى الهند خلال هذه الحرب، ورفعت تمثيلها في البصرة الى درجة قنصلية، بعد ان كانت لها وكالة تجارية . كما أن فرنسا أولت العراق اهتماما خاصا، وجعلت وكالتها في البصرة تنشط للعمل التجاري والسياسي معا، وعينت لها هناك سنة ١٧٦٥ قنصلا يتولى القيام بهذه الأعمال وتنفيذ ما يوضع له من الخطط، وتدفع العديد من الفرنسيين على العراق لجمع المعلومات عنه تحت غطاء السياحة والتتقيب.

وخلال فترة اشتداد التنافس البريطاني -الفرنسي بعد الحملة الفرنسية على مصر (١٧٩٨ - ١٨٠١)، أصبح العراق محورا رئيساً في هذا التنافس، حيث قامت بريطانيا بتقوية تمثيلها الدبلوماسي فيه، فأنشأت مقيمة في بغداد سنة ١٧٩٨ ، تولى مهمتها هارفورد جونز Harford Jones الذي كانت مهمته ايصال الاخبار ما بين الهند وبريطانيا، ومراقبة نشاط الوكلاء الفرنسيين والعمل على تحريض باشوية بغداد على افساد مخططاتهم، كما عهد اليه بان يعد تقريرا مفصلا عن أحوال العراق الاقتصادية والعسكرية.

وفي سنة ١٨٠٢ نجح السفير البريطاني في العاصمة العثمانية ايرل اوف الجين في الحصول على امر سلطاني بقبول هارفورد جونز قنصلا لبريطانيا في بغداد، مع تمتعه بالحصانة الدبلوماسية. اما فرنسا فقد بذل سفيرها لدى الباب العالي هوراس سباستياني Horace Sebastiani جهودا كبيرة ايضا من اجل المصالح الفرنسية في العراق ومواجهة تصاعد النفوذ البريطاني، ومارس دوراً لا يقل أهمية الدور الذي مارسه السفير البريطاني فكان تعيين سليمان باشا الملقب بالصغير واليا على بغداد سنة ١٨٠٨ باقتراح منه . غير أن تطور الأحداث فيما بعد ادى الى ازدياد النفوذ الدبلوماسي

البريطاني في العراق وانحسار نظيره الفرنسي حيث وفرت معاهدة تلسيت Tilsit بين فرنسا وروسيا في (تموز ١٨٠٧) فرصة ذهبية لبريطانيا لتحقيق رجحان كفتها في العاصمة العثمانية التي لم تنتظر بعين الارتياح للتقارب الفرنسي الروسي.

ومهما يكن من أمر فان الساحة العراقية شهدت في تلك الفترة، نشاطا سياسيا بريطانيا واسعا، فكان تعيين كلوديوس جيمس ريج مقيما في بغداد سنة ١٨٠٨ من اهم (الأحجار) الاساسية في بناء النفوذ البريطاني، اذ كلف بأن يعمل على جعل العراق مجالا مفتوحا للتغلغل الاستعماري البريطاني، وان يقاوم نشاط فرنسا في هذه البلاد، ويراقب حركات رجالها وخططهم.

وقد اصبحت المقيمة البريطانية في بغداد تحت ادارة كلوديوس ريج، ندوة لكبار الموظفين والوجهاء ولهواة الآثار والمنقبين عليها. ولتعزيز مركزه جعلت مقيمة البصرة سنة ١٨١٠ تحت اشرافه ايضا، وبعد سنتين أصبح لقبه (الوكيل السياسي في تركيا العربية).

ولعل من أبرز ما حققه في مجال تعزيز النفوذ البريطاني في العراق التسوية التي توصل الي عقدها مع والي بغداد في ٢٥ كانون الثاني ١٨١٠، وتضمنت ست مواد، نصت على أن يتخلى الوالي عن حقه في اصدار الأوامر للمقيم وان لا يتدخل في شؤونه تحت أي أذعاء كان، ولا يعترض اطلاقا على الزيارات المتبادلة بينه وبين كبار موظفي حكومة بغداد، وبذلك تعالت مكانة المقيم البريطاني، وازداد مركزه قوة، حتى اصبح اكثر خطورة من أي ممثل أجنبي في بغداد.

أن النجاح الدبلوماسي الذي حققه ريج قد تعزز أكثر في السنوات التالية فيحدثنا الرحالة البريطاني جيمس بكنغهام الذي زار بغداد سنة ١٨١٩، على أن ريج يعتبر أقوى رجل في بغداد بعد الوالي.

وتقدم لنا كونستاس الكسندر في كتابها (بغداد في الايام الخوالي) صورة واضحة للنفوذ البريطاني في عهد الوالي سعيد باشا (١٨١٣ - ١٨١٧)، فنقول أن المقيمة كانت مركزا للحواء السياسي للذين تطاردهم السلطة في بغداد، كما وان ريج كان واقفاً على تفاصيل ما يجري في المقر الرسمي للوالي (السراي)، من خلال علاقاته مع بعض الموظفين.

غير أن مجيء حاكم قوي الى السلطة هو داود باشا (١٢٣٢ - ١٢٤٧ هـ / ١٨١٧ - ١٨٣٢ م) كان له تأثير على النشاط البريطاني في العراق فلم يتقبل ما وصل اليه كلوديوس ريج من نفوذ له خطورته على مستقبل البلاد، ولهذا توترت العلاقات بينهما وبلغت أوجها حينما أعلن داود باشا بأن (حكومة

بغداد لا تعترف بأية حقوق أوروبية)، ولكن حكومة بومباي احتجت بشدة لدى الحكومة في اسطنبول وفي بغداد.

وفي سنة ١٨٢٣ عقدت اتفاقية مع داود باشا نظمت العلاقة بشكل تفصيلي وضمنت لبريطانيا النفوذ الأول في العراق ونصت على تعهد والي بغداد (بالالتزام بنصوص الامتيازات الأجنبية كما هي محددة في المعاهدات العثمانية والفرمانات السلطانية قديمها وحديثها). وقد اضطر داود باشا للإذعان للأمر الواقع، لأنه كان يواجه عدة مشاكل، منها نشاط البريطانيين، وتهديده بغزو إيراني نظراً لتوتر العلاقات، بالإضافة الى تعرضه لضغط سياسي من السلطة العثمانية المركزية، وقد سارت العلاقات البريطانية -العراقية من بعده بالشكل الذي حقق المصالح البريطانية في العراق .

مدن العراق كمراكز للأنشطة المدنية :

تضافرت جملة من العوامل الاجتماعية والاقتصادية والعسكرية، على جعل الحقبة التي حكم خلالها المماليك والأسر الحاكمة، عهد نمو وتطور للمدينة في العراق ، منها أن ازدياد أهمية الحكومات المحلية ومحاولاتها الدائبة لفرض سيادتها على الريف قد ادى الى ميل لدى السكان للتجمع حول المراكز الحكومية الرسمية، كالقلاع والسرايات (دور الحكم)، والثكنات، نظراً لما تتمتع به تلك المراكز من نفوذ متزايد على مجريات الأحداث حولها، فكان ذلك سبباً في نشوء عدد من المدن المهمة مثل الديوانية والسليمانية وكويسنجق، اما المناطق التي ظل فيها نفوذ القبائل قويا، فقد التفت فيها السكان حول قلاع اسسها زعماء قبليون بارزون لغرض جمع الضرائب وحماية الارض، فتحوّلت تلك القلاع الى مراكز حضرية، متنوعة الأنشطة مثل الكوت والسماوة والعمارة، ثم أن ازدياد التباعد بين إنتاج المدينة القائم على الصناعة والتجارة، وإنتاج الريف المرتكز على الزراعة والرعي، أظهر الحاجة إلى وجود اسواق تباع فيها منتجات الريف والمدينة على حد سواء، فساعدت هذه الحاجة الاقتصادية الناشئة على ظهور بعض المدن داخل المناطق الزراعية وعلى اطراف البادية مثل سوق الشيوخ والزبير مثلاً .

كما أن الاهتمام بتأمين الطرق وإنشاء الخانات التجارية عليها، دفع فيما بعد إلى نشوء تجمعات حضرية مستقرة حول تلك الخانات، التي سرعان ما تحولت الى مدن صغيرة مثل الإسكندرية

والمحمودية وخان بني سعد واليوسفية وغيرها. فلما حل القرن التاسع عشر كان عدد المدن والقرى قد تضاعف مرات عدة، وتحول عدد من الخانات والقلاع والمضارب والأسواق الموسمية إلى مدن نامية. ومثلما ازداد عدد المدن الجديدة ازدادت كثافة السكان في المدن السابقة وتضاعف سكانها، رغم كوارث الأوبئة الفتاكة التي كانت تؤدي بحياة نسب عالية منهم، بين حين وآخر، فبلغ سكان بغداد في منتصف القرن التاسع عشر نحو ١٥٠,٠٠٠ نسمة وهو يزيد على ضعف ما كانت عليه قبل قرن من هذا التاريخ، كما طرأت زيادات ملموسة على سكان المدن الكبيرة الأخرى فبلغ عدد سكان الموصل نحو أربعين ألفاً والبصرة بين أربعين وستين ألفاً وأدى الاستقرار النسبي في تلك المدن، وما تمتعت به من استقلال ذاتي عن الإدارة المركزية العثمانية، إلى نمو وظائفها الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، مما أغلب عليها السمة المدنية، بعد أن كان الطابع العسكري هو الغالب في العهود السابقة.

ففي هذا العهد برزت (السرايات) كمقرات للحكم ومؤسساته بدلاً من القلاع وتنافس الولاة في تزيين تلك المقرات الجديدة وإنشاء الحدائق بعد أن كانوا لا يعرفون إلا مقرات عسكرية كثيبة المنظر، فأشتهر (سراي) بغداد منذ أن أعاد بناءه والي بغداد سليمان باشا الكبير (١٧٨٠ - ١٨٠٢ م) بسعته، ووجود عدة قصور فخمة فيه تشغلها دوائر الحكومة ومساكن بعض المماليك من الولاة السابقين كما أن فيه عدداً من الحدائق الغناء التي ترويه قنوات خاصة. وكان سراي الموصل في الحقبة نفسها آية في الجمال، وكان الولاة الجليليون قد اتخذوه هم أيضاً، مقراً للحكم بعد أن فقدت قلعة المدينة أهميتها تلك، وأقيمت قرب السراي بعض بيوتات الجاليات الأجنبية، ففي البصرة مثلاً، جاور سرايها (وقد عرف بحوش الباشا) داران للقنصلين الإنكليزي والفرنسي، بينما جاورها من النواحي الأخرى ثكنات عسكرية.

ومن المظاهر الحيوية التي اتسمت بها مدن العراق إبان عهد المماليك والأسر الحاكمة النشاط المتزايد للسوق، الذي كان غالباً ما يكون قريباً من منطقة سراي الحكم، وتتفرع منه عادة، مجموعة الأسواق المتخصصة في ضروب التجارة المختلفة، فتؤلف مجموعها حياً تجارياً كبيراً. ونظراً لاكتظاظ هذه الأحياء بما يتصل بها من خانات للتجار ومقاه ومساجد ومدارس وباعة للكتب والرواقين، فقد تحولت لتكون مراكز لاستقطاب فئات عديدة من السكان فكانت كثافتهم تقل تدريجياً كلما ابتعدنا عنها إلى أنحاء المدينة الأخرى.

ولعوامل متعددة، منها محاولة الحكام التقرب من الشعب، وربما احساسهم بارتباطهم به اكثر من ارتباطهم بالدولة المركزية، وتنامي الروح القومية، وتعاضم تأثير (العلماء)، والمتقنين عموماً، في الحياة العامة، فقد نشطت حركة تشييد الجوامع وتعمير المساجد والمشاهد القديمة دون أن يقتصر ذلك النشاط على مدينة أو فئة معينة، ففي بغداد مثلاً بلغ عدد هذه المنشآت في آخر عهد المماليك نحو مائة مسجد بينها عشرون مسجداً كبيراً. أما ما أذنت في حين بلغ عددها في الموصل، في التاريخ نفسه، زهاء ثلاثمائة مسجد وثمانية عشر جامعاً. وانشئت في هذا العهد جوامع كبيرة ذات مظاهر باذخة لم تكن تعرفها مدن العراق منذ عهد طويل، وتسبق الولاة والسراة في التعمير، فقد عمر سليمان باشا الكبير عدد من تلك المنشآت ببغداد منها جامع الفضل، وجامع القبلانية، وجامع سوق الغزل.

وضرب داود باشا رقماً قياسياً في هذا المجال فمن اعماله التي ما تزال شامخة في بغداد جامع الحيدرخانة، وجامع الأصفية، وجامع الأزبك إضافة الى المساجد الأخرى وكانت هذه المنشآت خير مجال لأبداع الفنان العراقي كشف فيها عن رهافة ذوقه وحسن اختياره لعناصره الفنية. ويمكن القول بأن أسلوباً متميزاً في فن العمارة قد اخذ يظهر بقوة في مباني هذا العهد المختلفة يمكن وصفه بأنه يمثل مدرسة عراقية متكاملة الملامح.

ونتيجة لأزدياد كثافة السكان في المدينة العراقية ابان هذا العهد فقد نمت ظاهرة تجزؤ محلاتها (احيائها) الى محلات أصغر مساحة، وكانت المحلة الواحدة الأساسية في المدينة تظهر ملامح التضامن الاجتماعي، والعصبية المدنية وتتألف المحلة الواحدة من طريق عريض نسبياً وازقة ضيقة تابعة له تعرف (بالعقود)، وفي نهاية الشارع بوابة قوية تغلق كل ليلة. وفيها مسجد ومقهى خاص بسكانها، وسقايات تأخذ مياهها عن طريق قنوات مرفوعة أو بواسطة السقائين.

التنظيمات الحرفية :

تزايد النشاط الحرفي في المدن العراقية خلال القرن الثامن عشر، وتطورت العلاقات الانتاجية بين الحرفيين من جهة، والتجار والفلاحين من جهة أخرى، مما أدى الى تعاضم التنظيمات الحرفية المعروفة (بالأصناف) باعتبارها تنظيمات اقتصادية اجتماعية أخلاقية تحمي أصحاب كل حرفة من التعدي وتضمن مستوى مقبولاً للحرفة، وتنظم الصلة بين السلطة وارباب الحرف.

وكان من الطبيعي أن تضم هذه (الأصناف) أكثر الجماعات نشاطاً ونتاجاً في المجتمع العراقي آنذاك، وأن تؤدي دورها في تماسك ذلك المجتمع الى حد كبير، ولقد تحولت مشيخة الصنف في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر الى منصب وراثي محض، تتولاها في كل حرفة أسرة معينة مبرزة في صنفها، وان يكن ذلك يستلزم موافقة اساتذة الصنف (الاسطوات)، ويتولى الشيخ مسؤوليات عديدة، فهو يشرف على شؤون حرفييه الادارية والمالية، ويحل منازعاتهم، ويرأس هيئة ادارة الصنف، ويرعى المراسم والحفلات، ويمثل مصالح الصنف لدى السلطات.

ازدادت الرقابة على الأصناف ابان العصر العثماني، فخضعت الى اشراف موحد فجعلت تحت مشيخة عامة واحدة، وفرضت عليها الضرائب بالضمان او الالتزام، فكان على الأصناف أن تؤدي متضامنة أنواعاً من الضرائب الحرفية الى الملتزمين الذين يفوضون حق استيفائها بالمزايدة السنوية، وتدخل في هذه الطريقة من الالتزام دور الصناعة العامة التي يملكها الصنف برمته، كالمصايغ ودور النسيج والمخابز والممالح والاسواق. وقد أدى ذلك الوضع الى ان يمسي شيخ الصنف مسؤولاً أحياناً أمام الضامن أو الملتزم مباشرة وليس امام الحكومة.

بيد أن ذلك لم يمنع من ممارسة (الأصناف) أدواراً متنوعة في التأثير على مواقف السلطة العامة، ولا شك في أن من العوامل الرئيسية لازدياد أهمية تلك الممارسة، انضمام معظم الحرفيين الى فرق (اورطات) الجيش الانكشاري المرابطة في المدن الح رقية، واداءهم من خلال تلك الفرق، نشاطات هامة ذات طابع سياسي، وربما زادوا من قوتهم بالتحالف مع قوى محلية أخرى، معلنين احتجاجاً عاماً، فيغلقون الاسواق ويتقلدون السلاح، وكثيراً ما كان لمساهماتهم العامة هذه أثر في احراج موقف حاكم أو وال، بل واسقاطه أحياناً، مما يضطر السلطة العثمانية الى ابداله بوال آخر يلقي تعيينه قبولا اكبر من قبل سكان الولاية أو الفئات المؤثرة فيها.

على أن من المهم أن نذكر أن الأصناف لم تستطع أن تبلغ في فعاليتها السياسية حداً يمكنها من السيطرة الدائمة على السلطة السياسية في المدن، فقد بقيت طبقة التجار، بما لها من تحكم في تصدير السلع المنتجة وتوريد مواد التصنيع الخام، تمارس سيطرتها على السوق المحلية، ومن ثم على وضع الأصناف الاقتصادي نفسه.

وعلى الرغم من الطابع الديني الصوفي الذي كان يسود الاصناف ابان هذا العهد، ويكسبها أخلاقيتها وقيمها الخاصة، فإنها ضمت مختلف الطوائف الدينية دونما تمييز اداري يذكر، معبرة في ذلك عن مجتمع المدينة وتماسكه.

ويمكن القول أن طبقة التجار بقيت تشكل حائلا فعالا يقف بين الأصناف والسلطة السياسية ويمنعها من نيل امتيازات رئيسة كالتى نالتها مثيلاتها في اوربا.